الأمم المتحدة

A/72/PV.104

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **١٠٤**

الجمعة، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

*افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٠.*

**البند ١٢٢ من جدول الأعمال** (*تابع*)

## مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أنه، عملاً بالمقرر ٥٥٣/٧١ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، واصلت الجمعية العامة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في اجتماعات عامة غير رسمية خلال الدورة الحالية.

وقد وصلنا إلى نهاية دورة أخرى من المفاوضات الحكومية الدولية. وفي اجتماعنا الأول في شباط/فبراير، دعوت إلى عملية ذات مصداقية يمكن أن تقودنا إلى نتيجة مجدية. واليوم، أود أن نفكر ملياً في ما إذا كنا قد حققنا ذلك. وإذ أفعل ذلك، سأركز على ثلاثة مجالات رئيسية.

الأول هو الشمولية والمصداقية. وعادة ما ترتبط أحداهما بالأخرى. وأود أن أبدأ بالإشارة إلى المجموعة الكبيرة من الدول الأعضاء التي استمعنا إليها – منها الكبيرة والصغيرة، النامية والمتقدمة النمو، من جنوب العالم وشماله، بلدان مختلفة اللغات والثقافات والمواقف. وأعتقد أنها كانت بالفعل عملية شاملة حقا وأن مصداقيتها تكمن في الحوار. وبدا لي من الواضح أننا لا نزال نؤمن بهذه العملية. أنا لا أقول إنه لا يوجد استخفاف أو أن هناك اتفاقاً تاما في الآراء بين الجميع، لكنني سمعت جهوداً حقيقية لفهم نقاط بعضنا البعض. وقدمت مقترحات إبداعية في جميع المجالات الرئيسية الخمسة، وبدت المرونة خلال بحث الدول الأعضاء عن مواقف مشتركة يمكن أن تحرك العملية قدماً. وما دام هناك مجال للحوار، فإن إحراز تقدم يكون ممكناً. وأشكركم جميعا للحفاظ على هذا الحيز.

الأمر الثاني الذي أود التفكير فيه ملياً هو نتيجة عملنا هذا. وفي شباط/فبراير، أعربت عن الأمل في أن نتوصل إلى نتيجة مجدية. ونحن هنا الآن، في اجتماعنا الأخير، ولدينا نتيجة. وهي مختلفة عن الوثائق السابقة. فنحن لم نبدأ من الصفر في صياغتها. لكن أنتم فقط من يمكنه الحكم بما إذا كانت النتيجة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

N1820371 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

مجدية أم لا. إنها نتاج عملكم وستكونون انتم من يقرر مدى أهميتها للمضي قدماً. وكل ما يمكنني قوله إنني أتمنى أن نجد سبيلاً للبناء على عملنا.

ثالثا، أود أن أعلق على أهمية العملية، وربما كان لفظ ”أهمية“ ينطوي على قصور هنا، لأنه لا يعبر عن إلحاح مهمتنا تماماً. وهذه العملية عنكم أنتم، معشر الدول الأعضاء. أنتم من يقودها، وأنتم من يشارك فيها، وأنتم من يقرر إلى أين تمضي. لكن خارج هذه القاعة، كل العالم يرقب. وهذا أحد الدروس الرئيسية التي تعلمتها كرئيس للجمعية العامة. في كل مكان سافرت إليه، من جنوب شرق آسيا إلى أفريقيا، واجهت أسئلة بشأن عملية الإصلاح. ماذا سيحدث بعد؟ متى سنرى التغيير؟ ماذا سيكون شكل المجلس الجديد؟ هذه أسئلة ليس لي الإجابة عليها. إلى أين نحن ذاهبون، كيف نصل إلى هناك، والسرعة التي نسافر بها – كل هذه المسائل متروك لكم الإجابة عليها.

ومن الأمور التي بينتها لي هذه التجربة أن الأمم المتحدة يُحكم عليها بأداء مجلس الأمن التابع لها. وهذا يعني أن كل ما تفعله هذه المنظمة، من الاستجابة الإنسانية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إنما هو على المحك، لأنه إذا فقد الناس الثقة في الأمم المتحدة، سيفقدون الثقة في عملها أيضاً، بغض النظر عن النتائج على أرض الواقع. وهذا يمكن أن يقوض منظومتنا بأكملها. إن مستقبل هذه المنظمة بين أيديكم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن امتناني العميق للرئيسين المشاركين، السفير إمنادزه والسفير نسيبة. فحجم العمل المطلوب منهما ومن فريقيهما كان مضنياً، إلا أنهم قاموا بأدوارهم بتفان وبروح من الود، مع الحفاظ دائما على أعلى مستوى من الشفافية.

وإذ نختتم دورة المفاوضات الحكومية الدولية هذه، فإن رسالتي الأخيرة أنه في كل ما نقوم به، هناك عنصران رئيسيان على المحك. العنصر الأول هو العملية. وهذه واحدة من أكثر العمليات الدولية الجارية اليوم حساسية. فكل كلمة مهمة. ويجب أن نفعلها على الوجه الصحيح. ولا يمكننا أن نتعجل الإنجاز، لأن العملية القوية هي وحدها التي تتمخض عن نتيجة قوية. أما العنصر الثاني فهو الناس. وهم السبب في إنشاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. والناس هم من سينتفع بما نفعله هنا، وهم من سيخسر إذا وقفنا دون حراك. هذه عملية سياسية، إذن، ولكن ينبغي ألا تكون على حساب الناس. إنهم هناك – يرقبون، وهم يعولون علينا. مرة أخرى، أشكركم جميعا وأتمنى لكم التوفيق في العمل المقبل.

في رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عممت مشروع مقرر شفوي بشأن هذه المسألة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، أولا، تقرر أن تؤكد من جديد الدور المركزي للجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن؛ ثانيا، تقرر أيضا أن تواصل على الفور المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسات عامة غير رسمية للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، على النحو الوارد في مقررات الجمعية/٥٥٧ ٦٢، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ ٥٦٥/٦٣ باء، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ ٥٦٨/٦٤، المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ٥٥٤/٦٥، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ ٥٦٦/٦٦، المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛ ٥٦١/٦٧، المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣؛ ٥٥٧/٦٨، المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ ٥٦٠/٦٩، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ ٥٥٩/٧٠، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦؛ ٥٥٣/٧١، المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، بالاستناد إلى الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في دورتها الثانية والسبعين والعناصر المنقحة من القواسم المشتركة والمسائل لمواصلة النظر فيها، المعممة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، فضلا عن مواقف ومقترحات الدول

الأعضاء، الواردة في النص ومرفقه المعمم في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، وباستخدام عناصر التوافق المعممة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ والعناصر المشتركة والمسائل لمواصلة النظر فيها المعممة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧ للمساعدة في إثراء أعمالها المقبلة، بينما ترحب بالمشاركة الفعالة والمبادرات والجهود المكثفة التي يبذلها رئيس الجمعية العامة، وتلاحظ مع التقدير الدور الفعال والجهود الملموسة التي اضطلع بها الرئيسان المشاركان بطريقة تشاورية بهدف التعجيل بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن؛ ثالثاً، تقرر عقد اجتماع للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، إذا ما قررت الدول الأعضاء ذلك؛ رابعاً، تقرر إدراج البند المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“ في جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

*اعتمد مشروع المقرر الشفوي (المقرر ٧٢/٥٥٧).*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد سوماه** (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وإذ أفعل ذلك، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم المثالية للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا لالتزامكم الثابت وتفانيكم فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وما زلنا ملتزمين التزاما ثابتا بإصلاح المجلس بصورة شاملة وحقيقية. ونرحب بالرئيسين المشاركين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفير كاها إمنادزه، ممثل جورجيا، والسفيرة لانا زكي نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء في التزامنا الجماعي بعملية شاملة وشفافة تؤدي إلى تحديد المقرر الذي اعتمد بتوافق الآراء. وقد انضمت اللجنة المؤلفة من عشرة من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إلى توافق الآراء هذا من منطلق الحفاظ على الوحدة والثقة المتبادلة بين الأعضاء والمضي قدما بإصلاح مجلس الأمن وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ونحيط علما بالجهود التي يبذلها الرؤساء المشاركون لتضمين الموقف الأفريقي المشترك في التنقيح النهائي للعناصر المشتركة والمسائل التي سترد في الورقة التي سيستمر النظر فيها. ومع ذلك، مازلنا نشعر بالقلق لأن الوثيقة لم تجسد الموقف الأفريقي المشترك بصورة كافية ودقيقة. ونأمل أن تُعد الوثائق المحالة إلى الدورة الثالثة والسبعين للجمعية بطريقة شفافة عبر عملية تقودها الدول الأعضاء ومن شأنها أن تكفل التعبير الدقيق عن موقفنا إزاء المجموعات الخمس بكاملها من المفاوضات الحكومية الدولية.

ودعونا أيضا إلى توحيد جميع الوثائق المحالة من الدورات التاسعة والستين والسبعين والحادية والسبعين التي ثبتت صعوبة إنجازها بواسطة الرئيسين المشاركين. ومع ذلك، سوف نواصل العمل مع جميع الدول الأعضاء في المستقبل بغية إحراز التقدم الذي تشتد الحاجة إليه في إصلاح مجلس الأمن. ومازلنا ملتزمين بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن على أساس المجموعات الخمس بكاملها المبينة في القرار ٥٧/٦٢، فضلا عن التزامنا بالمشاركة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية بحسن نية وعلى أساس الثقة المتبادلة.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى جميع الدول الأعضاء التي أعلن بشكل قاطع تأييدها للموقف الأفريقي المشترك المجسد

في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. ونتطلع إلى العمل مع الجمعية العامة للبناء على المكاسب التي تحققت لصالح الموقف الأفريقي المشترك. ويحدونا الأمل في أن تتشاطر الدول الأعضاء، وخاصة البلدان الصديقة، دعم أفريقيا في معالجة الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية وشعوبها.

**السيدة كينغ** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وهي مجموعة متنوعة من البلدان وتتألف في معظمها من الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وتوحد بينها قضية مشتركة ألا وهي تحقيق إصلاح دائم وشامل لمجلس الأمن.

ونقدر ملاحظاتكم الافتتاحية وجهودكم، سيدي الرئيس، في تنظيم جلسة اليوم والإسراع باتخاذ المقرر ٧٢/٥٥٧ بشأن تمديد عملنا في هذا العام. ونود أن أنكركم على قيادتكم وإدارتكم للعملية، فضلا عن توجيهكم للرئيسين المشاركين.

ونهنئ الرئيسين المشاركين على إتاحتهما الفرصة للدول الأعضاء لإجراء مناقشات موضوعية وتفاعلية في هذه الجلسة في جو ودي وصريح. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسفيرة لانا زكي نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، والسفير كاها إمنادزه، ممثل جورجيا، على الجهود الدؤوبة التي بذلاها خلال هذه الدورة في تيسير مناقشاتنا في إطار المفاوضات الحكومية الدولية وفي تنقيح العناصر العامة والمسائل التي تتطلب مزيدا من النظر في الورقة التي ستقدم خلال عملية تقودها الدول الأعضاء. ولا شك أن الوثيقة التي اعتمدناها اليوم إسهام ملحوظ من قبل الرئيسين المشاركين في هذه العملية استنادا إلى المشاركة النشطة للدول الأعضاء خلال جلسات عديدة عقدت بشأنها. وقد حظيت بالتأييد الكامل من قبل مجموعتنا بل ومن عموم العضوية كما نرى.

ومع ذلك، فإننا ننهي هذه الدورة بخليط من المشاعر. فقد بدأنا هذه الجولة من المداولات بتطور إيجابي في السعي إلى التنسيق والبناء على الجهود المبذولة خلال السنوات الثلاث الماضية، والسعي النبيل إلى بدء عملية ذات مصداقية. غير أننا لم نحقق تماما ما أردنا القيام به. وعلى الرغم من التأييد الساحق لإدراج الموقف الأفريقي المشترك في قسم الجوانب العامة من الورقة، فإننا لا نرى أن تلك الطلبات قد أُدرجت في تلك العناصر النهائية المنقحة في ورقة المسائل لمواصلة النظر فيها. وطلبنا أيضا تمديد الجدول الزمني لهذه الدورة. ومع ذلك فنحن هنا اليوم لإنهاء هذه الدورة قبل شهرين ونصف الشهر قبل نهاية دورة هذا العام للجمعية العامة.

ويجب أن نواصل عملنا في الدورة المقبلة. ونشكركم، سيدي الرئيس، على قراركم وتشديدكم على أنه يتعين علينا البناء على ما أُنجز من عمل في هذا الاجتماع. ونعتقد أن ذلك سيكون تطورا إيجابيا ومختلفا عن نُسخ المقررات المكررة التي شهدناها في الدورات السابقة. ومع ذلك، فإننا نشعر بخيبة الأمل لاستمرار ورود أعمال الدورتين السبعين والحادية والسبعين في هذا المقرر. فالوثائق الناشئة عن هاتين الدورتين قد أدمجت بكاملها في وثيقة هذا العام أيضا. لماذا يحدث هذا التكرار؟ وما الذي تعنيه عبارة ”البناء على“ حقا؟ وهل سيكون ذلك الجزء من المقرر مجرد حشو مثلما هي الإشارة إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية؟ ويتعين علينا التفكير في هذه الأسئلة والأجوبة بصدق إذا كنا نسعى حقا لإنشاء عملية تتسم بالمصداقية ونستطيع إحراز تقدم ملموس فيها.

وإذ نختتم دورة أخرى من المداولات، نود أن نذكّر الجمعية بأن طلبا بتوسيع المجلس للمرة الثانية كان قد قُدّم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٧٩ أي بعد ١٤ عاما فقط من توسيع مجلس الأمن للمرة الأولى. وبدأت عملية النظر في بند جدول الأعمال

المتعلق بإصلاح مجلس الأمن في إطار الجمعية العامة أخيرا في عام ١٩٩٢.

ولإحياء الذكرى الخامسة والعشرين للنظر في هذا البند من جدول الأعمال في إطار الجمعية العامة، قررت مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 البدء في مشروع تذكاري لجمع أكبر عدد ممكن من الوثائق المتعلقة بمسألة إصلاح مجلس الأمن وإصدارها بعنوان ”دليل إصلاح مجلس الأمن: ٢٥ عاما من المداولات“. وتلك مهمة جسيمة. وجمعنا أيضا في نظام ناقل بيانات تسلسلي مواد تكميلية للدليل لم يكن ممكنا نشرها في كتاب واحد بسبب كبر حجمها. وأكدت تلك الممارسة لشبابنا من الممثلين الذين عملوا في المشروع مدى عمق واتساع المناقشات التي جرت بالفعل على مدى ٢٥ عاما، وطوال الوقت الذي استغرقته تلك العملية. وتأمل مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 في أن يكون الدليل إسهاما مفيدا للدول الأعضاء وفي مداولاتنا الجارية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

ونتطلع إلى الدورة الثالثة والسبعين بمشاعر الترقب والأمل في أن نتمكن من البناء على العمل المنجز في هذه الدورة ونحن نواصل السعي إلى عملية أكثر مصداقية. وقد أصبحنا الآن أكثر إدراكا من ذي قبل للوقت الذي أمضيناه في التوصل إلى هذه الوثائق والتكلفة التي تكبدناها على مدى ٢٥ عاما.

**السيد فييرا** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أعضاء مجموعة الأربعة: ألمانيا، والهند، واليابان، وبلدي البرازيل.

أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم في عملية إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. لقد أوضحتم التزامكم بهذه المهمة منذ البداية. وأود أيضا أن أشكر الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، السفيرة لانا زكي نسيبة، سفيرة الإمارات العربية المتحدة، والسفير كاها إمنادزه، سفير جورجيا، على عملهما الشاق في توجيه أعمالنا خلال اجتماعاتنا هذا العام.

كما نعلم جميعا، خلال هذه الدورة أعد الرئيسان المشاركان وثيقة معنونة، ورقة ”عناصر التوافق والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها المنقحة“، استنادا إلى الورقات الختامية الثلاث السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية والمداخلات في القاعة. على الرغم من كافة الجهود في عملية المواءمة تلك، فإن نتائج المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة لا ترقى إلى مستوى توقعاتنا.

كنا نأمل في إحراز مزيد من التقدم هذا العام، لأننا نعتقد أن إصلاح مجلس الأمن تأخر كثيرا ولا يسع العالم قبول المزيد من التأخير. وعلى وجه التحديد، كنا نتوقع حقا أن تشمل النسخة النهائية من الوثيقة المزيد من المقترحات المقدمة من مختلف المجموعات، بما في ذلك مجموعتنا، مجموعة الأربعة. بعض هذه المقترحات تلقى بوضوح تأييدا ساحقا من الدول الأعضاء لكنها مع ذلك لم تؤخذ في الحسبان.

ومن بين النقاط الأخرى، نعتقد أن الوثيقة كان يجب أن تتضمن تحديد البلدان التي تدعم الخيارات المختلفة الواردة في النص – أو ”إسناد الأسماء“، كما نسميه. طلبت أغلبية ساحقة ذلك، وحظينا بأكبر دعم ممكن لذلك التدبير من تدابير الشفافية. علاوة على ذلك، فإن الإشارة إلى الموقف الأفريقي الموحد لا يزال يتعين إبرازها بدقة وعلى نحو مناسب. وإضافة إلى ذلك، ما فتئت مجموعة الأربعة تعتقد أن إعادة بناء الوثيقة باستخدام خمس مجموعات رئيسية للمفاوضات الحكومية الدولية بصفتها المحور الأساسي سيسهم في المزيد من الوضوح. وأود أن أذكر أننا تمكنا من أن ندمج فيها تماما الوثيقتين الختاميتين اللتين أصدرتهما السفيرة سيلفي لوكا، ممثلة لكسمبرغ في عام ٢٠١٦ – بوصفها ورقة عناصر التقارب – وفي عام ٢٠١٧ السفير إيون بينغا، ممثل رومانيا، والسفير محمد خالد الخياري،

ممثل تونس – بوصفها ورقة عناصر التوافق والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها.

إن عناصر التوافق والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها المنقحة هي بعيدة عن درجة الكمال، كما ذكرت من قبل. ترك الكثير دون إنجاز. من الواضح أن تلك الورقة تتطلب المزيد من العمل، وسنكون على استعداد لبدء العمل في بداية الدورة المقبلة. بيد أن الرئيسين المشاركين تمكنا من توجيهنا إلى وثيقة تتضمن بالفعل بعض التحسينات بالمقارنة مع الوثيقة الختامية للسنة الماضية. بعد قولي هذا، نود أيضا أن نشير إلى أن عددا كبيرا من البلدان اقترح إدخال تغييرات على الورقة وأعدوا شكل تلك الوثيقة. لذلك فهي ورقتنا جميعا – نحن الدول الأعضاء.

ما ينبغي لنا الآن ضمانه هو استمرارية جهودنا. قرار التجديد الذي اتخذناه للتو (المقرر ٥٥٧/٧٢) يمضي بنا إلى الأمام. لقد اتفقنا على البناء على ورقة عناصر التوافق والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها المنقحة والوثيقة الإطارية التي أعدها أثناء الدورة التاسعة والستين الممثل الدائم لجامايكا، السفير كورتيناي راتراي.

خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة، سيتعين علينا مواصلة النهوض بالعملية والتركيز على تحسين الوثيقة المنقحة لهذا العام. هدفنا محدد. ينبغي لنا أن نواصل تنسيق وتحديث الورقة من أجل المضي قدما نحو هدفنا المتمثل في تحقيق مفاوضات استنادا إلى نص لإصلاح مجلس الأمن على نحو السرعة. بعد ٢٥ عاما من المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن و ١٠ سنوات من المفاوضات الحكومية الدولية، لا يسعنا أن نشهد خلال الدورة المقبلة نفس حالة الركود التي شهدناها لسنوات. يجب علينا كسر تلك الحلقة والشروع في مفاوضات حقيقية. إن مصداقية عملية المفاوضات الحكومية الدولية والأمم المتحدة برمتها على المحك.

**السيد العتيبي** (الكويت): أتشرف بإلقاء البيان التالي باسم المجموعة العربية.

ويطيب لي في البداية، أن أعرب عن خالص تقدير المجموعة لما أعطيتموه خلال رئاستكم لأعمال الجمعية العامة من اهتمام لأحد أهم الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال، وهو ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للجهود المقدرة لرئيسي المفاوضات الحكومية الدولية، السفير كاها إمنادزة، ممثل جورجيا، والسفيرة لانا نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، على تفانيهما في سبيل تقريب وجهات النظر بين الدول والمجموعات المختلفة في إطار عملية المفاوضات.

في تقدير المجموعة العربية، فإن الورقة تعكس ما تم إحرازه من تقدم من جانب الدول الأعضاء خلال الدورة الحالية، وتوضح وجود العديد من عناصر الاتفاق بين مواقف الدول والمجموعات المختلفة فيما يتعلق بالمسائل التفاوضية الخمس. كما أنها توضح في ذات الوقت وجود العديد من نقاط الاختلاف الجوهرية التي تحمل تباينا في وجهات النظر، وهو ما يستوجب استمرار النقاش بين الدول الأعضاء خلال الدورات القادمة بهدف التغلب على الخلافات وإيجاد أرضية مشتركة للتوافق. ولا يفوتني في هذا السياق، أن أؤكد على ما نص عليه مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، من أن مواقف ومقترحات الدول الأعضاء هي أساس عملية المفاوضات.

وإذ تهنئكم المجموعة العربية على اعتماد المقرر اليوم بالتوافق، فإنني، سيدي الرئيس، أود أن أؤكد مرة أخرى على حرص المجموعة على أن تحظى أي خطوة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بأوسع قبول سياسي ممكن، بما يمكن الدول الأعضاء من مواصلة التقدم نحو الإصلاح الشامل والعادل لمجلس الأمن.

كما أعيد التأكيد على الموقف العربي الداعي للحفاظ على تماسك العضوية العامة وعدم الانتقاص من مصداقية المفاوضات الحكومية الدولية عبر فرض أي خطوات لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء. وبعد المقرر الذي اعتمدناه اليوم، تتطلع المجموعة العربية إلى مواصلة النقاش في إطار المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للبناء على ما تحقق خلال الدورات السابقة.

وختاما، تجدد المجموعة العربية عزمها مواصلة المشاركة بفعالية وإيجابية، والعمل مع كافة الدول الأعضاء لإيجاد أرضية مشتركة للتوصل إلى حل يحظى بالتوافق حول الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بما يستجيب لتطلعات كافة الدول الأعضاء.

**السيد لامبرتيني** (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على قيادتكم خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. كما أود أن أشكر الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفيرة نسيبة والسفير إمنادزه، على جهودهما.

لقد اتفقنا للتو على مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، استنادا إلى نتائج الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت خلال دورة العمل الحالية. ومن بين تلك النتائج، أتاحت المناقشات فيما بين الأعضاء للرئيسين المشاركين تنقيح عناصر التوافق والمسائل التي تستحق مواصلة النظر فيها، التي جمعت في وثيقة الرئيسين المشاركين في العام الماضي.

ونرحب بتطور الوثيقة – ما هو الآن ورقة العناصر المنقحة – كخطوة إضافية نحو الإصلاح بالتوافق. من المؤكد أن العناصر المنقحة تمثل لبنة جديدة في عملية الإصلاح. وفي الوقت نفسه، لا تزال عملا جاريا قد تقرر الدول الأعضاء أو لا تقرر استخدامها خلال المرحلة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية. ويتوقف جزء كبير من ذلك القرار على قدرة رؤساء المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة على الحفاظ على الطابع التوافقي للوثيقة.

إن الإصلاح الذي نصبو إليه يجب أن يقوم على أسس متينة – على العناصر المشتركة حقا بين جميع الدول الأعضاء.

ولا يسعنا ترك أي مجال للغموض اللغوي في عملية الإصلاح والوثائق المتعلقة بها. وليست هناك أي طرق مختصرة لغوية كانت أو إجرائية لإصلاح مجلس الأمن. وقد برهنت خبرتنا أن أي محاولة في ذلك الاتجاه لن تكون نتيجتها سوى إبعادنا عن هدفنا. ولذلك، ستواصل مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء العمل لضمان أن يظل الأساس الذي يقوم عليه إصلاح المجلس توافقيا حقا، حسب التكليف الصادر بموجب مقرر الجمعية ٦٢/٥٥٧.

وأثناء آخر اجتماع عقد بشأن المفاوضات الحكومية الدولية في ٧ حزيران/يونيه، ركز على أفضل السبل للنهوض بالمفاوضات، ذكرت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أن الشروط الأساسية لتحقيق تقدم ملموس نحو إصلاح المجلس في وقت مبكر هي الإرادة السياسية والمرونة وروح التوافق. وتكتسي تلك العناصر أهمية بالغة للتغلب على ما أثبتت جميع الأدلة أنه العقبة أمام الإصلاح، وأنه الجانب الخلافي الوحيد الذي يعوق تقدمنا في عملية الإصلاح: اقتراح البعض زيادة عدد المقاعد الدائمة في المجلس.

ونحن مقتنعون بأن هناك أرضية مشتركة لبذل جهد جماعي يمكننا أخيرا من إطلاق عملية الإصلاح. ومن شأن التحلي بالمرونة وروح التسوية أن يمكّنا الجمعية العامة من إصلاح مجلس الأمن بطريقة توافقية ومستدامة، وهو ما ظللنا نسعى إليه. وتتطلع مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء إلى المشاركة في المفاوضات المستقبلية والبناء على تلك العناصر الحاسمة، على أمل أن تساعد على إرشاد عملنا في المستقبل. ونحن على اقتناع تام بأن إصلاح مجلس الأمن لا يزال ممكنا.

وأود أن أختتم بياني ببعض العبارات ما دامت هذه هي الجلسة النهائية التي أشارك فيها في المفاوضات الحكومية الدولية بعد مضي خمس سنوات من المشاركة فيها. وأود أن أشكر من خلال شخصكم، سيدي، جميع رؤساء الجمعية العامة الذين تشرفت بالعمل معهم. وأشكر من خلال السفيرين إمنادزه ونسيبة، جميع الميسرين الذين كان لي شرف العمل معهم أيضا. وأود أن أتقدم بالشكر إلى جميع الزملاء كل على حدة، حسب منصبه وموقعه وتطلعاته وأفكاره. وقد كانت بيننا في بعض الأحيان مناقشات صعبة وحادة، إلا أنها كانت في غاية الصدق أيضا. وربما لا يصدّق البعض هنا بسهولة أن الممثل الدائم لإيطاليا ونائبه سيغادران في الأيام أو الأسابيع القليلة المقبلة. وليكن ذلك تعبيرا عن أسلوب الحياة الإيطالية، أي القدرة على تنظيم الوقت وإدارته. وعلى الرغم من أن بعض الإيطاليين سيغادرون، إلا أن إيطاليا ستبقى هنا اقتناعا منها ومشاركة في هذه العملية. وستواصل السعي لإيجاد الحل الوحيد الممكن، القائم على توافق الآراء.

**السيد تن – باو** (غيانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الـ١٤ دولة الأعضاء في الجماعة الكاريبية عقب اعتماد المقرر ٥٥٧/٧٢ بشأن إحالة النظر في بند ”مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“ إلى الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين.

وإذ نختتم هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية، تود الجماعة الكاريبية أن تعرب أولا وقبل كل شيء عن تقديرها العميق لكم، سيدي الرئيس، لالتزامكم بإصلاح المجلس ومشاركتكم النشطة في هذه العملية. وقد كنتم على مدار العام كله على استعداد وظل باب مكتبكم مفتوحا لإجراء المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة. وتشيد بكم الجماعة الكاريبية لما أبديتموه من قيادة في هذه المسألة الهامة المتعلقة بإصلاح المجلس. وكما تعلمون فإن هذه الجماعة يتألف معظمها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتولي أهمية كبرى لتعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية، وما يتصل بها من أجهزة، مثل مجلس الأمن، التي تشكل أساس منظومة سيادة القانون.

وتود الجماعة أيضا أن تشكر الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثانية والسبعين، السفيرة لانا نسيبة والسفير كاها إمنادزه. فقد أديا عملا ممتازا، ونود أن نسجل تقديرنا العميق للدور النشط الذي قاما به وللجهود الملموسة التي بذلاها بطريقة تتسم بالتشاور والشفافية دائما بهدف التعجيل بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن.

وتلاحظ الجماعة الكاريبية مع الشعور بالارتياح أنه وعلى طريق المضي قدما، ستبني المفاوضات الحكومية الدولية على سلسلة الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت أثناء الدورة الثانية والسبعين للجمعية، وعلى العناصر المنقحة العامة والمسائل التي سيستمر النظر فيها وتم تعميمها في ١٤ حزيران/يونيه، فضلا عن مختلف المواقف والمقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء. وإذ نتطلع إلى مواصلة النظر في العناصر العامة والمسائل المحددة في الدورة القادمة للمفاوضات الحكومية الدولية، نود أن نعرب عن أملنا في أن ترى الدول الأعضاء مدى أهمية مشاركتها وإبداء مواقفها لإرساء الأساس اللازم لبدء مفاوضات حقيقية على تلك العناصر التي لم يتحقق التقارب بشأنها حتى الآن.

وختاما، أود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، وللرئيسين المشاركين اللذين عيّنتَهما، للجهود المكثفة والشاملة الرامية إلى إحراز التقدم في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، خلال المفاوضات الحكومية الدولية هذا العام. ونتطلع إلى استئناف عملنا على هذه المسألة التي نتفق جميعا على أهميتها البالغة خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على المقرر التقني الشفوي ٥٥٧/٧٢، بشأن إحالة البند قيد النظر بشأن إصلاح مجلس الأمن إلى الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

وتعدُّ مسألة إصلاح مجلس الأمن أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمال المنظمة. فنحن نتحدث عن جهاز أُسندت إليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. لكن وكما اتضح خلال المناقشات في الدورة الحالية فلا تزال هناك خلافات جوهرية بين الدول الأعضاء بشأن عدة جوانب من هذه العملية.

ويجب علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا. وتعدُّ هذه الاختلافات من صميم المشاكل التي تواجهها المفاوضات الحكومية الدولية. وكل ما عداها ثانوي، بما في ذلك طريقة التفاوض نفسها، بصرف النظر عن محاولات بعض الوفود إثبات ما هو خلاف ذلك.

ونظرا للأهمية السياسية الكبرى لمسألة إصلاح مجلس الأمن، فإن من الضروري، كما هو واضح، أن نواصل السعي إلى حل يحظى بتأييد أكبر من جانب الدول الأعضاء وأن يفوق أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة رسميا. ولا شك أن التوصل إلى توافق الآراء سيكون أفضل السيناريوهات الممكنة. وينبغي تنفيذ هذا العمل بطريقة شفافة وشاملة دون تحديد أي جداول زمنية مصطَنعة. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أنه لا يمكن إحراز التقدم في إصلاح مجلس الأمن بواسطة فرض البيانات الرئاسية أو الوثائق التفاوضية أو أي مبادرة أخرى لا تحظى بالتأييد الشامل. وقد أثبتت الدورات السابقة للجمعية العامة بوضوح عدم جدوى، بل حتى خطر محاولات التوصل إلى حل دون الأخذ بجميع المواقف على اتساع نطاقها.

ولدينا اعتقاد راسخ بأنه تتعين مناقشة جميع الجوانب الخمسة لإصلاح مجلس الأمن في جوانبها المترابطة مع بعضها بعضا. وفي أي مسعى لاستثناء أي من تلك المسائل ينطوي خطر الانتقاص من النهج الشامل الذي يشكّل أساس المفاوضات التي اتفق عليها الجميع.

ونرى أنه ينبغي إعطاء الأولوية في عضوية مجلس الأمن للبلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ونحن على يقين من أن لهذه الدول ما يكفي من الإمكانيات التي تعينها على الإسهام بقدر كبير في ضمان صون السلم والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان أن نكفل ضمان التوازن والطابع العملي لقرارات مجلس الأمن في المستقبل.

وفي الختام، نشكر الممثلين الدائمين كاها إمنادزه، ممثل جورجيا، ولانا نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة على عملهما. فقد تمكنا من الوفاء بالتزاماتهما باقتدار ومسؤولية، بصفتهما الرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية.

**السيد ما دجاوشو** (الصين) (*تكلم بالصينية*): اعتمدت الجمعية العامة للتو مقررا شفويا تقنيا موجزا (المقرر ٥٥٧/٧٢) بتوافق الآراء لتمديد المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في دورة العام المقبل.

عقدت هذا العام خمس جلسات غير رسمية للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. الرئيسان المشاركان للمفاوضات، الممثلان الدائمان للإمارات العربية المتحدة وجورجيا، اضطلعا بمهامهما في إطار الولاية بموجب المقرر ٥٥٧/٦٢ وفي احترام لمبدأ قيادة الدول الأعضاء والاستماع إلى مجموعة واسعة من الآراء.

وعقدت الدول الأعضاء مناقشات صريحة ومتعمقة ومطولة وعززت الفهم المتبادل للمسائل الخمس الرئيسية وأوجه الترابط بينها سعيا إلى التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء. والصين

تثني على رئيس الجمعية العامة والرئيسين المشاركين لدورهم الإيجابي في العملية.

رقة عناصر التوافق والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها المنقحة هي وثيقة العمل الشخصي للرئيسين المشاركين. ولم تمنحها الدول الأعضاء أي صفة رسمية. وكافة الوثائق التي اقترحها الرؤساء والرؤساء المشاركون للمفاوضات الحكومية الدولية في السنوات الأخيرة في ضوء المناقشات الجارية عكست جهود الدول الأعضاء في المضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن وتوفير التيسير والمرجعية للمناقشات فيما بين الدول الأعضاء. وتعتقد الصين أن الوثائق الأربع متساوية في المركز ويجب عدم معاملة أي منها معاملة مختلفة.

عملية المفاوضات الحكومية الدولية هي آلية هامة للدول الأعضاء لمناقشة إصلاح مجلس الأمن. ولذلك يجب أن تقودها الدول الأعضاء من أجل تحقيق تطور مطرد. على مدى سنوات، شاركت الدول الأعضاء في المفاوضات وحددت المواقف والمقترحات والتوصيات التي تشكل أساسا هاما للأطراف لإجراء المناقشات بصبر وبناء توافق في الآراء. وأي محاولة لتسريع العملية بشكل مصطنع أو وضع جداول زمنية في ذلك الصدد ستفضي إلى خلاف شديد فيما بين الدول الأعضاء، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الانقسامات وتقويض الجهود والنتائج التي تحققت على مر السنين، ولن تسهم في التطور السليم لعملية الإصلاح.

إن الصين تتطلع إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة لمواصلة المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية بما يتماشى مع ولاية المقرر ٥٥٧/٦٢ والحفاظ على مبدأ قيادة الدول الأعضاء والنهج القائم على حزمة الحل وللاستمرار في إجراء مناقشات واسعة النطاق ومتأنية. والهدف من ذلك هو بناء توافق في الآراء والحفاظ على المسار الصحيح للمفاوضات الحكومية الدولية لتحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء وخدمة المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء والمصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة.

**السيدة نسيبة** (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود في الإعراب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين على توجيهه وقيادته خلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. إننا نقدر كثيرا الثقة التي وضعها الرئيس لايتشاك في السفير إمنادزه وفي شخصي بصفتنا رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة.

ثانيا، أود مرة أخرى أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود، لا على مشاركتها الاستباقية والبناءة في المفاوضات الحكومية الدولية والدعم المتواصل الذي أبدته لعمل الرئيسين المشاركين طوال الدورة فحسب، بل وعلى التزامها بالعمل على نحو بناء لتحقيق التقدم في العملية والقيام بذلك بطريقة توافقية ومع احترام مواقف بعضنا البعض.

طوال فترة ولايتنا كرئيسين مشاركين، ذكرنا أن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن عملية لا مثيل لها في الأمم المتحدة. إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، هو غالبا أبرز مقياس لتأثير الأمم المتحدة في العالم بوصفه الجهاز الرئيسي في الهيكل العالمي للسلام والأمن. ولا داعي لشرح ديناميات العملية لأحد في هذه القاعة. فالدول الأعضاء ليس لديها أي أوهام بشأن الطابع المعقد لهذه المسألة وحساسيتها وأهميتها الاستراتيجية. ولكن هذا هو بالضبط السبب الذي نواصل من أجله الالتزام جماعيا بهذه العملية، علما بأن عملية الإصلاح التي تحظى بأوسع تأييد ممكن لا يمكن أن تنشأ إلا عن التقدم الدقيق والمتأني الذي

يستند إلى التقارب فيما بين جميع الدول، خطوة خطوة، نحو تحقيق هدفنا النهائي.

وإدراكا للطابع المعقد لهذا المسعى، طلب الرئيس لايتشاك منا، في مستهل عملنا لهذه الدورة، تحقيق تقدم ملموس والانخراط في حوار حقيقي مع جميع الدول الأعضاء. وخلال الاجتماعات الخمسة التي عقدت هذا العام، سعينا جاهدين كرئيسين مشاركين إلى الشمولية والشفافية بالتشاور بانتظام مع الدول الأعضاء والمجموعات. وكنا نهدف إلى كفالة التفاعل من خلال إرساء ممارسة عقد الأجزاء التفاعلية في ثاني أيام اجتماعاتنا التي تمحورت حول مجموعة من الأسئلة عممها الرئيسان المشاركان. ونعتقد أن هذا النموذج قد ساعد في الحد من بيانات القص واللصق التي تعودنا عليها في الماضي. وخلال تلك الجلسات، كانت أمام الدول الأعضاء أيضا فرص للرد على الأفكار التي طرحها آخرون وتعزيز الحوار الذي نعتقد أنه أدى إلى فهم أعمق للمواقف.

لقد تعامل الرئيسان المشاركان مع العملية بدون خطة محددة أو حلول معدة من قبل للمضي قدما. ولم تكن لدينا أفكار مسبقة بشأن ما إذا كان إعداد وثيقة أخرى بحلول نهاية الدورة هو أفضل حل للمضي قدما بالعملية. وفي الوقت نفسه، أطلقت الأغلبية دعوات إلى الرئيسين المشاركين لتوجيه عملية المفاوضات الحكومية الدولية، حيث قمنا بفحص الوثائق المشار إليها في المقرر ٥٥٣/٧١ بغية تحديد التحسينات اللازمة وسد أي ثغرات ملموسة. ونرى أن الوثيقة التي توصلنا إليها تمثل تقدما ملموسا.

الوثيقة الصادرة أثناء الدورة الثانية والسبعين تستند إلى الورقة المعنونة ”عناصر التوافق والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها“ من الدورة الحادية والسبعين، مع الأخذ في الاعتبار المواقف ذات الصلة والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء والواردة في الوثائق التي عممت خلال الدورتين التاسعة والستين والسبعين. وهي بعيدة عن درجة الكمال لكنها أول محاولة لمواءمة ذلك العمل في وثيقة واحدة. كما أننا استمعنا باهتمام إلى المقترحات المقدمة في القاعة التي تهدف إلى كفالة تجسيد أفضل لمواقف الدول الأعضاء في الورقة.

وقد استمعنا اليوم لدول أعضاء تعرب عن آراء متباينة بشأن السبل والوسائل التي يمكن بها تحسين الورقة، ونحن نتفق في الرأي تماما على أن العمل لم يكتمل بعد. يجب المضي قدما على ذلك الدرب بهمة ووحدة في الهدف. لكننا مقتنعين كرئيسين مشاركين أن هذه الوثيقة تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. إنها وثيقة تتمتع بإمكانية تحقيق التقارب بين مواقف الدول الأعضاء وتحديد سبل تضييق الخلافات وتقليل العناصر المثيرة للجدل. ونحن على ثقة من أن الوثيقة ستعين الرئيسين المشاركين الجديدين في عملهما في الدورة الثالثة والسبعين. وسأبذل والسفير كاها قصارى جهدنا لكفالة الاستمرارية الصحيحة للعمل وتسليم المهمة.

وأود أن أكرر إنه من دواعي السرور والشرف العمل في قيادة هذه العملية. السيد الرئيس، أشكركم مرة أخرى على ما قدمتموه من دعم وثقة فينا كقائمين على هذه العملية خلال الدورة الثانية والسبعين. كما أشكر الزملاء على الدعم والثقة، ونعتذر عن أي تقصير. أخيرا، أود أن أشكر السفيرة مدللي ممثلة لبنان على تقديم الشوكولاتة التي أبقت ابني هادئا خلال القائي لبياني.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال؟

*تقرر ذلك.*

*علقت الجلسة الساعة ١٧/٠٠ واستؤنفت يوم الخميس ٥ تموز/يوليه الساعة ١٨/٥٠.*

**تقارير اللجنة الخامسة**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): ستنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة في إطار بنود جدول الأعمال ١٣٣، ١٣٦، ١٤٨ إلى ١٥٤، و ١٥٦ إلى ١٥٩، و ١٦٠ (أ) و (ب)، ١٦١ إلى ١٦٥ و ١٣٤.

وأطلب إلى مقرر اللجنة الخامسة، السيد فيليبي غارسيا لاندا، ممثل المكسيك، أن يعرض في مداخلة واحدة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية العامة.

**السيد غارسيا لاندا** (المكسيك)، مقرر اللجنة الخامسة (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني اليوم أن أعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي تطلبت اتخاذ إجراء خلال الجزء الثاني من الدورة الثانية والسبعين المستأنفة للجمعية العامة.

اجتمعت اللجنة الخامسة في الفترة من ٧ أيار/مايو إلى ٤ تموز/يوليه صباحا وعقدت أربع جلسات عامة وجولات عديدة من المشاورات غير الرسمية، الكثير منها حتى وقت متأخر من الليل وفي الصباح الباكر، وخلال عطلة نهاية الأسبوع.

(*تكلم بالإنكليزية*)

وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فإن الجزء الثاني من الدورة المستأنفة للجنة الخامسة مكرس أساسا للنظر في الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمسائل المرتبطة بها.

كان عبء العمل في الدورة الحالية ثقيلا بشكل غير معتاد. وإضافة إلى النظر في ١٦ عملية من عمليات حفظ السلام وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات حفظ السلام ومختلف المسائل ذات الصلة بالجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات حفظ السلام، نظرت اللجنة أيضا في العديد من التقارير الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بإصلاح ركيزة السلام والأمن والإصلاح الإداري، بما في ذلك نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي والمساءلة وحالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة. كما نظرت في طلبات التمويل لبعثتي الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق وأفغانستان وفي ميزانية منقحة مقترحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

وأود الآن عرض تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي تتطلب أن تبت فيها الجمعية العامة.

فيما يتعلق بالبند ١٣٣، المعنون ”التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات“، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/72/572/Add.1 بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

فيما يتعلق بالبند ١٣٦، المعنون ”الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩“، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/72/681/Add.2 بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بشأن المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

فيما يتعلق بالبند ١٤٨، المعنون ”تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين“، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/72/669.Add.2 بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

فيما يتعلق بالبند ١٤٩، المعنون ”الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“، توصي اللجنة في الفقرة ١٢ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/72/917، بأن تعتمد الجمعية العامة مشاريع القرارات الأربعة التالية: مشروع القرار الأول، المعنون ”معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهِمة بقوات وبأفراد شرطة“؛ مشروع القرار الثاني، والمعنون ”تمويل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا“؛ مشروع القرار الثالث، المعنون ”تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا“؛ ومشروع القرار الرابع، المعنون ”حساب دعم عمليات حفظ السلام“. واعتمدتها اللجنة كلها بدون تصويت.

في الفقرة ١٣ من نفس التقرير، توصي اللجنة أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر بأن تكون جميع القرارات المتعلقة بميزانية حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي اعتمدت اليوم سارية اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بدون تصويت.

في ما يتعلق بمشاريع القرارات بشأن تمويل عمليات حفظ السلام، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأنه، ما خلا البند الفرعي (ب) من البند ١٦٠ من جدول الأعمال، المعنون ”تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان“، اعتمدت اللجنة جميع مشاريع القرارات بدون تصويت.

وتُقدم تقارير اللجنة الخامسة في إطار بنود جدول الأعمال التالية: البند ١٥٠، ”تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/913؛ والبند ١٥١، ”تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/196؛ والبند ١٥٢، ”تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/915؛ والبند ١٥٣، ”تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/904؛ والبند ١٥٤، ”تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/908؛ والبند ١٥٦، ”تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/903؛ والبند ١٥٧، ”تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/909؛ والبند ١٥٨، ”تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/914؛ والبند ١٥٩، ”تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/908؛ والبند الفرعي (أ) من البند ١٦٠ من جدول الأعمال، ”تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/906؛ والبند ١٦١، ”تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/911؛ والبند ١٦٢، ”تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/910؛ والبند ١٦٣، ”تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/671/Add.1؛ والبند ١٦٤، ”تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣(٢٠٠٩)“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/912 والبند ١٦٥،”تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي“، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/670/Add. 1.

وفي ما يتعلق بالبند الفرعي (ب) من البند ١٦٠ من جدول الأعمال، المعنون ”تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان“، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/72/905. وقد نظرت

اللجنة في مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفويا، وقررت الإبقاء على الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٤ و ٥ و ١٣ الحالية من المنطوق بتصويت واحد مسجل. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار ككل، بصيغته المعدلة شفويا، والذي اعتمدته اللجنة بتصويت مسجل.

في إطار البند ١٣٣ من جدول الأعمال، المعنون ”استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة“، توصي اللجنة الجمعية العامة، في الفقرة ١٠ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/72/682/Add.2 باعتماد مشروعي القرارين: مشروع القرار الأول المعنون ”تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة“ ومشروع القرار الثاني المعنون، ”التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة“. اعتمدت اللجنة القرارين بدون تصويت. وفي الفقرة ١١ من التقرير نفسه، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع مقرر بشأن المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا. اعتمدت اللجنة مشروع المقرر بدون تصويت.

أخيرا، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر الشفوي ومؤداه أن جميع القرارات المتعلقة بميزانية حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة المعتمدة اليوم، تصبح سارية المفعول اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩.

*(تكلم بالإسبانية)*

أود أن أشكر الوفود على تعاونهم خلال هذه الدورة، وعلى تحليهم بروح الوفاق التي مكّنت اللجنة من إكمال عملها في الوقت المحدد. وأود أيضا أن أشكر رئيس اللجنة، السفير تومو مونتي، على توجيهه خلال عملنا، فضلا عن أمانة اللجنة الخامسة على دعمها المستمر.

وأود أن أنوه علنا بزملائي في المكتب، عباس يزداني، ممثل إيران وحسيب جوهر، ممثل باكستان وجولي أوبراين، ممثل أيرلندا والسيدة آندا غرنبيرا، ممثلة لاتفيا، وكذلك كاتيلغو مملاني، ممثل بوتسوانا الذي أيد الرئيس أثناء الدورة، على روح الزمالة والمهنية وحسن النية. كما أود أن أشكرهم على صداقتهم ودعابتهم الظريفة خلال أصعب اللحظات. كان من دواعي سروري أني عملت معهم.

أتمنى للوفود عطلة صيفية رائعة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقرر اللجنة الأولى.

قبل أن نمضي قدما، أود أن أؤكد للوفود، أنه نظرا لأن اللجنة الخامسة قد اختتمت أعمالها عصر هذا اليوم، لن تكون التقارير ذات الصلة المعروضة على الجمعية اليوم متاحة سوى باللغة الإنكليزية. وأفهم أنه سيجري إصدارها بجميع اللغات في أقرب وقت ممكن. وأشكر الأعضاء على تفهمهم للأمر.

ما لم يكن هناك اقتراح مقدم بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

*تقرر ذلك.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): عليه، ستقتصر البيانات على تعليل التصويت. لقد تم توضيح مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة تماما في إطار اللجنة وهي واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن:

”تقتصر الوفود قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في

الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة‘‘.

أود أن أذكر الوفود أيضاً بأنه، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر مدة تعليلات التصويت على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سوف نشرع في البت فيها بالأسلوب نفسه الذي اتُبع في اللجنة، ما لم تُبلغ الأمانة العامة بخلاف ذلك مسبقاً. وهذا يعني أنه حيثما أجري تصويت مسجل، سنفعل الشيء نفسه. وآمل أيضا أن نتمكن من الشروع في أن نعتمد بدون تصويت التوصيات التي اعتُمدت بدون تصويت في اللجنة الخامسة.

**البند ١٣٣ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/572/Add.1)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. يرد حاليا نص مشروع القرار في الوثيقة A/C.5/72/L.32.

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد *مشروع القرار* (القرار ٨/٧٢ باء).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

**البند ١٣٦ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/681/Add.2)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. وفي الوقت الحاضر، يرد نص مشروع القرار في الوثيقة A/C.5/72/L.52.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ’’المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩‘‘. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد *مشروع القرار* (القرار ٢٦٢/٧٢ جيم).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٦ من جدول الأعمال.

**البند ١٤٨ من جدول الأعمال.**

**تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/669/Add.2)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد حاليا نص مشروع القرار في الوثيقة A/C.5/72/L.34.

نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اُعتمد مشروع القرار* (القرار ٧٢/٢٥٨ باء).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٨ من جدول الأعمال.

## البند ١٤٩ من جدول الأعمال

## الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

**تقرير اللجنة الخامسة** A/72/917

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ١٢ من تقريرها، ومشروع مقرر أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة ١٣ من التقرير ذاته. نبت الآن في مشاريع القرارات من الأول إلى الرابع وفي مشروع المقرر، الواحد تلو الآخر.

مشروع القرار الأول معنون ”معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة“، ويرد نصه، في الوقت الراهن، في الوثيقة A/C.5/72/L.33. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الأول بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتُمد مشروع القرار الأول* (القرار ٧٢/٢٨٥).

مشروع القرار الأول معنون ”تمويل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا“، ويرد نصه حاليا، في الوثيقة A/C.5/72/L.48. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثاني بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتُمد مشروع القرار الثاني.* (القرار ٧٢/٢٨٦).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): مشروع القرار الثالث معنون ”تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا“، ويرد نصه حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.49. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثالث بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتُمد مشروع القرار الثالث* (القرار ٧٢/٢٨٧).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): مشروع القرار الرابع معنون ”حساب دعم عمليات حفظ السلام“، ويرد نصه حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.55. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الرابع بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار الرابع* **القرار** (٧٢/٢٨٨).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): مشروع المقرر معنون ”تاريخ نفاذ مفعول القرارات المتعلقة بميزانية حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة“. اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*نبت الآن في مشروع المقرر ٧٢/٥٥٨.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٩ من جدول الأعمال.

## البند ١٥٠ من جدول الأعمال

## تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

**تقرير اللجنة الخامسة** A/72/913.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. يرد نص مشروع القرار حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.47.

نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الرابع بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتُمد مشروع القرار* (القرار ٧٢/٢٨٩).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٠ من جدول الأعمال.

**البند ١٥١ من جدول الأعمال**

**تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/916).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. يرد نص مشروع القرار حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.54.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الرابع بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتُمد مشروع القرار* (القرار ٧٢/٢٩٠).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥١ من جدول الأعمال.

**البند ١٥٢ من جدول الأعمال**

**تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/915).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. يرد نص مشروع القرار حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.51.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الرابع بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتُمد مشروع القرار* (القرار ٧٢/٢٩١).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٢ من جدول الأعمال.

**البند ١٥٣ من جدول الأعمال**

**تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/904).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. يرد نص مشروع القرار حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.38.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الرابع بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتُمد مشروع القرار* (القرار ٧٢/٢٩٢).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٣ من جدول الأعمال.

**البند ١٥٤ من جدول الأعمال**

**تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/908).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.41.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الرابع بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتُمد مشروع القرار* (القرار ٧٢/٢٩٣).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٤ من جدول الأعمال.

**البند ١٥٦ من جدول الأعمال**

**تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/903).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. في الوقت الراهن، يرد نص مشروع القرار في الوثيقة A/C.5/72/L.36.

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار* (القرار ٧٢/٢٩٤).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٦ من جدول الأعمال.

**البند ١٥٧ من جدول الأعمال**

**تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/909)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. في الوقت الحاضر، يرد نص مشروع القرار في الوثيقة A/C.5/72/L.42.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار* (القرار ٧٢/٢٩٥).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٧ من جدول الأعمال.

**البند ١٥٨ من جدول الأعمال**

**تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/914)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. وفي الوقت الحاضر، يرد نص مشروع القرار في الوثيقة A/C.5/72/L.50.

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار* (القرار ٢٩٦/٧٢).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٨ من جدول الأعمال.

**البند ١٥٩ من جدول الأعمال**

**تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/907)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. وفي الوقت الحاضر، يرد نص مشروع القرار في الوثيقة A/C.5/72/L.40.

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار* (القرار ٢٩٧/٧٢).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٩ من جدول الأعمال.

**البند ١٦٠ من جدول الأعمال**

**تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط**

**(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/906)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. وفي الوقت الحاضر، يرد نص مشروع القرار في الوثيقة A/C.5/72/L.39.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد عوض** (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): أنشئت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بموجب قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤)، الذي فصل بين القوات السورية وقوات الاحتلال الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. والسبب الرئيسي لإنشاء القوة واستمرار وجودها هو الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري في عام ١٩٦٧. ومنذ ذلك الحين، رفضت إسرائيل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن تلك المسألة، والتي تدعو إلى الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ويعني ذلك أن وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك سينتهي مع نهاية الاحتلال وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وقد كرر وفد الجمهورية العربية السورية موقفه عدة مرات في رفض محاولات بعض الوفود المعروفة لتسييس ولاية القوة. وخلال شهرين من المفاوضات غير الرسمية، رفضت تلك الوفود اقتراحنا المشروع الذي يهدف إلى تجنب التصويت والتوصل إلى قرار توافقي، كما اعتدنا في السنوات السابقة في اللجنة الخامسة.

ولهذا السبب، يقدم وفد بلدي تعديلا شفويا لإضافة الفقرة التالية بعد الفقرة ٨ من مشروع القرار A/C.5/72/L.39، بشأن القوة،

”تحيط علماً بالفقرة ٢٧ من تقرير اللجنة الاستشارية وتقرر إلغاء وظيفتين مؤقتتين دوليتين في مكتب قائد القوة ورئيس البعثة، إحداهما لمستشار خاص (ف-٥) والأخرى لموظف اتصال تابع للبعثة (ف-٤)، وتقرر كذلك عدم الموافقة على وظائف المساعدة المؤقتة الخمس المقترح تحويلها إلى وظائف دولية لتعزيز قسم الأمن“.

ويحض وفد بلدي باحترام جميع الدول الأعضاء على اعتماد هذا الاقتراح بتوافق الآراء، وإذا كانت بعض الوفود تعتزم الاعتراض، أحضها مرة أخرى على التصويت لصالح إدراج هذه الفقرة.

أخيرا، تؤكد سورية على أن الأمر لا يتعلق بجدال حول مهام أو وظائف. بل هو شاغل أساسي يتعلق بوجود بعثة حفظ السلام على الأراضي السورية، الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار. إن الاقتراح المقدم من الجمهورية العربية السورية يستند من البداية إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ عمليات حفظ السلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): قدم ممثل الجمهورية العربية السورية تعديلا شفويا على مشروع القرار A/C.5/72/L.39، الموصى به في تقرير اللجنة الخامسة. وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، تبت الجمعية أولا في التعديل الشفوي المقدم من ممثل الجمهورية العربية السورية.

*طلب إجراء تصويت مسجل.*

*أجري تصويت مسجل.*

*المؤيدون:*

بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوروندي، الصين، الكونغو، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، ليبريا، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية

*المعارضون:*

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

*الممتنعون عن التصويت:*

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ماليزيا، مالي، منغوليا، ميانمار، نيبال، نيجيريا، بنما، الفلبين، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، تايلند، ترينيداد وتوباغو،

تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، زامبيا، زمبابوي

رُفض التعديل الشفوي لمشروع القرار A/C.5/72/L.39 بأغلبية ١٠ أصوات مقابل ٥٣ صوتا، مع امتناع ٥٠ عضوا عن التصويت.

*[وفي وقت لاحق، أبلغ وفدا غرينادا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت معارضين]*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل الجمهورية العربية السورية لم يعتمد، نبت الآن في مشروع القرار الموصى به في تقرير اللجنة الخامسة. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار* (القرار ٢٩٨/٧٢).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٦٠ من جدول الأعمال.

**(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/905)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ١١ من تقريرها. ويرد حاليا نص مشروع القرار في الوثيقة A/C.5/72/L.31 بنسخته المعدلة شفويا.

نبت الآن في مشروع القرار المعنون ”تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان“.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يود التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

**السيد عوض** (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد انضم وفد الجمهورية العربية السورية إلى توافق الآراء على اعتماد القرار ٢٩٨/٧٢ المعنون ”تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك“. وسيصوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار المتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على أساس المبدأ الأكيد بأنه يجب أن تتحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال المسؤولية عن تمويل هاتين القوتين اللتين تسببت في إنشائهما. ويأتي موقفنا هذا انسجاما مع المبادئ الأساسية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ-٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت منفصل واحد على الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار والفقرات ٤ و ٥ و ١٣ من مشروع القرار، استنادا إلى أرقام الفقرات في الوثيقة A/C.5/72/L.31.

*أجري تصويت مسجل.*

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السلفادور، سنغافورة، سيراليون، شيلي، الصين، عمان، غابون، غامبيا، غيانا، غينيا الاستوائية، الفلبين، جمهورية

فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبريا، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، الهند، اليمن

*المعارضون:*

إسرائيل، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية

*الممتنعون:*

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السويد، سويسرا، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، الكاميرون، كرواتيا، كوت ديفوار، الكونغو، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان

أبقي على الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٤ و ٥ و ١٣ من المنطوق بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ٤٧ عضوا عن التصويت.

في وقت لاحق، أبلغ وفد بوتان الأمانة العامة بأنه كان يعتزم التصويت مؤيدا لمشروع القرار. [وأبلغ وفدا الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا الأمانة العامة أنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت.]

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار برمته بصيغته المنقحة شفويا.

*طُلِب إجراء تصويت مسجل.*

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السلفادور، سنغافورة، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غيانا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كرواتيا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موزامبيق، موناكو، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

*المعارضون:*

إسرائيل، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية

*الممتنعون:*

غواتيمالا

اُعتمد مشروع القرار برمته بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع عضو واحد (القرار ٢٩٩/٧٢).

في وقت لاحق أبلغت وفود بوتان والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا الأمانة العامة بأنها كانت تعتزم التصويت مؤيدة لمشروع القرار.]

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من جدول الأعمال ١٦٠

**البند ١٦١ من جدول الأعمال**

**تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/911)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار حالياً في الوثيقة A/C.5/72/L.44.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة ون تصويت، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اُعتمد مشروع القرار* (القرار ٣٠٠/٧٢).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦١.

**البند ١٦٢ من جدول الأعمال**

**تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/910)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار حالياً في الوثيقة A/C.5/72/L.43.

نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار* (القرار ٣٠١/٧٢).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦٢.

**البند ١٦٣ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/671/Add.1)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.45.

نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار* (القرار ٢٥٩/٧٢ باء).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦٣.

**البند ١٦٤ من جدول الأعمال**

**تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/912)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.46.

نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار* (القرار ٣٠٢/٧٢).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦٤.

**البند ١٦٥من جدول الأعمال** (*تابع*)

**تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/670/Add.1)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.37.

نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار* (القرار ٢٦٠/٧٢ باء)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦٥.

**البند ١٣٤** (*تابع*)

**استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/682/Add.2)

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية مشروعا قرارين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ١٠ من تقريرها ومشروع مقرر أوصت به اللجنة في الفقرة ١١ من التقرير نفسه. نبت الآن في مشروعي القرارين الأول والثاني وفي مشروع المقرر، واحدا تلو الآخر.

ننتقل الآن إلى مشروع القرار الأول المعنون ”تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة“، ويرد نصه حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.53. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الأول بدون تصويت، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار* (القرار ٢٦٦/٧٢ باء).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الثاني، المعنون ”التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة“، ويرد نصه حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.35. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثاني دون تصويت، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع القرار الثاني* (القرار ٣٠٣/٧٢).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تنتقل الجمعية الآن إلى مشروع المقرر المعنون ”المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا“، ويرد نصه حاليا في الوثيقة A/C.5/72/L.56. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

*اعتمد مشروع المقرر* (المقرر ٥٤٧/٧٢ جيم).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٤.

وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها في هذه الجلسة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بتفاني الأعضاء وبعملهم الشاق الذي اضطلعوا به. لقد نظرت هذه الدورة المستأنفة الثانية للجنة الخامسة في جدول أعمال هام للغاية وغير مسبوق من حيث حجمه وسعة نطاقه. لقد أكد الأعضاء قدرتهم على معالجة المسائل المعقدة وممارسة تقوم على روح التوافق والمرونة من أجل التوصل إلى نتائج توافقية، وقد قاموا بذلك على مدى أيام وليال طويلة. وأعرب لهم عن عميق إعجابي بتفانيهم وعملهم الشاق الذي كثيرا ما يمتد إلى وقت متأخر من الليل بل حتى إلى ساعات الفجر المبكرة. وقد ساعدوا على تعزيز التعددية وتوفير الأدوات اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من أداء مهامها بصورة أفضل. ويحق لهم جميعا أن يفخروا كثيرا بذلك، وأتقدم لهم بالشكر والتهاني.

*رُفعت الجلسة الساعة* ١٩/٤٠.